



الاستعراض الوطني الطوعي الثاني 2022



ورشة عمل حول متابعة ومراقبة الأمن الغذائي
لدولة فلسطين -
عمان خلال الفترة من 19-21 تموز 2022

الهدف الثاني: "القضاء على الجوع وتوفير الامن
الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة
المستدامة"



ما هي أهداف التنمية المستدامة

- الأهداف الكفيلة بتحقيق حياة أفضل لكل الناس بحلول 2030
- خطة مشتركة من أجل السلام والازدهار للناس والكوكب
- تم اعتمادها عام 2015 وتغطي السنوات 2016-2030
- وتتكون من 17 هدف و169 غاية و304 مؤشر

الأهداف



التقارير الطوعية لماذا؟

تهدف الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى تتبع التقدم المحرز على صعيد تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في كافة البلدان، على نحو يراعي طابعها العالمي والمتكامل، والتنمية المستدامة بكل أبعادها. أما المبادئ الإرشادية في أعمال المتابعة والاستعراض على كافة المستويات، والمدرجة في الفقرة 74، فتدعو إلى عدة أمور من بينها أن تكون الاستعراضات موضوعية ومبنية على دراية واسعة، وأن تكون جامعة وتشاركية وشفافة ومتاحة للجميع، على أن تولي اهتماما خاصة بالفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا.

فرق العمل

مهام فرق العمل :

يتألف كل فريق عمل أمين عام الوزارة أو الجهة المختصة والأكثر ارتباطاً بالهدف/ القطاع. وتضم الفرق في عضويتها ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمنظمات المانحة. علاوة على ذلك، ينبغي أن تسعى فرق العمل إلى تحقيق المشاركة الفاعلة للنساء والشباب والفئات الهشة الأخرى.

تحديد جهة معينة تكون بمثابة أمانة عامة لفرق العمل، بينما يقوم ممثل منظمة الأمم المتحدة الأكثر علاقة بالهدف وممثل دائرة الإحصاءات العامة بتقديم الدعم الفني واللوجستي للأمانة العامة ولفريق العمل. كما يتم دعوة فرق العمل لعقد الاجتماعات من قبل رئيس فريق العمل.

فرق العمل

مهام رئيس فرق العمل :

- التخطيط واتخاذ القرارات بشأن جداول أعمال الاجتماع، تحديد أوقات وأماكن اجتماعات فريق العمل (أسبوعيًا وحسب الحاجة)؛ مراجعة وتعميم إجراءات الاجتماعات، تحديد ورصد إجراءات المتابعة و التعاون على نحو وثيق مع الأمانة العامة.
- التواصل مع أعضاء فريق العمل لتحديد الأدوار والمسؤوليات وتنظيم مساهمات أعضاء الفريق وضمان فاعليتها، والتأكد من انتهاء وتسليم تقرير الفريق في الوقت المقرر له.
- التأكد من مواعمة التقرير مع ما هو مطلوب من قبل الأمانة العامة.



المستدامة
الأمم المتحدة

فرق العمل

مهام رئيس فرق العمل :

- التأكد من أن يغطي التقرير أثر جائحة الكورونا والأزمة السورية على الجهود الوطنية لتحقيق الهدف بالإضافة الى الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي والعمر في التحليل.
- ترأس كل اجتماع لفريق العمل، والتأكد من إلتزام الفريق بمواضيع النقاش بالإضافة الى تقديم التوجيه، وتحفيز المناقشة، وتحقيق توافق الآراء عند إتخاذ القرارات.
- عقد اجتماعات منتظمة مع الإدارة العليا لمؤسسته/ مؤسساتها والجهات الأخرى ذات الصلة لإطلاعهم على التقدم المحرز في العمل والسعي للحصول على توجيهاتهم.

فرق العمل

مهام رئيس فرق العمل :

- الاستفادة من خبرات وتجارب الوزارات والمؤسسات الأخرى.
- دعوة من يراه/ تراه مناسباً ليكونوا جزءاً من فريق العمل.
- يمكن لرئيس فريق العمل تفويض بعضاً من مهامه إلى أحد أعضاء فريق العمل حسبما يراه مناسباً.

تشكيلة فرق العمل


الشريك من الأمم المتحدة	الجهات الوطنية المعنية		رئيس الفريق	الهدف	رقم الهدف	رقم الفريق
	وزارة الادارة المحلية	1		القضاء التام على الجوع		
	وزارة التنمية الإجتماعية	2				
	وزارة الصحة	3				
	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	4				
FAO	وزارة البيئة	5	وزارة الزراعة	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	2	2
WFP	وزارة الاستثمار	6				
	دائرة الاحصاءات العامة	7				
	أمانة عمان الكبرى	8				
	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	9				
	صندوق المعونة الوطنية	10				
	مؤسسة المواصفات والمقاييس الاردنية	11				
	المركز الوطني للبحوث الزراعية	12				
	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	13				
	غرفة صناعة الأردن	14				
	غرفة تجارة الأردن	15				
	الجمعية العلمية الملكية	16				
	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	17				
	تكية أم علي	18				
	اتحاد المزارعين	19				
	النقابة العامة لتجار المواد الغذائية	20				
	جمعية حماية المستهلك	21				
	التحالف الوطني لمكافحة الجوع وسوء التغذية	22				
	مركز الفينيق للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية	23				






مطلوب من كل فريق عمل إعداد التقرير (التقارير) حول أهداف التنمية المستدامة خلال فترة محددة . وسستخدم تقارير فرق العمل كمدخلات رئيسية في تقرير المراجعة الوطنية الطوعي . وفيما يلي جدول المحتويات التفصيلي لتقارير

فرق العمل:

المقدمة 

أهم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف 

الوضع والتغيرات في الغايات والمؤشرات، مع تحديد مستهدفات واقعية للمؤشرات بنهاية 2024 و2027 و2030 (أهم المؤشرات) 

أهم التحديات 

القضايا الشاملة، تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - آثار كورونا، الأزمة السورية، الشراكات، 

النوع الاجتماعي – التغير المناخي...

التوصيات والطريق إلى الأمام 



لقد تزايد اهتمام الأردن بمواضيع القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة بشكل ملحوظ مع بداية العقد الثالث من هذا القرن، وذلك إثر اعلان جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين عام 2021 عاماً للأمن الغذائي، وأن يكون الأردن مركزاً إقليمياً للأمن الغذائي. كما وتم في العام نفسه تبني الأردن لأول استراتيجية وطنية للأمن الغذائي 2021-2030، بالإضافة الى إعداد استراتيجية وطنية جديدة للتنمية الزراعية 2020-2025 و إطلاق الخطة الوطنية للزراعة المستدامة 2022-2025.

وقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة وطنية للإشراف على ملف الأمن الغذائي برئاسة وزير الزراعة وعضوية ممثلين على أعلى مستوى من المؤسسات ذات العلاقة. ويتقاطع عمل اللجنة مع كافة أهداف التنمية المستدامة وبشكل خاص الأهداف (الأول، والثالث، والخامس، والسادس، والثامن، والتاسع، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر). وقد شهدت السنوات الأخيرة جهوداً مكثفة لإعداد مجموعة استراتيجيات أخرى ذات العلاقة، مثل التغذية المدرسية والتغير المناخي والنوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية والتغذية وغيرها.



أهم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

حظيت مكونات وغايات هذا الهدف بأهمية وألوية متقدمة وبشكل خاص في ضوء انتشار جائحة كورونا والتي ألفت بظلالها ونتائجها السلبية على المزارعين والتجار والمستهلكين بجميع شرائحهم. وفيما يلي ملخصاً لأهم هذه التدخلات التي تمت خلال الفترة 2016-2021.

أولاً: في مجال السياسات والتشريعات والتطوير المؤسسي:

أعدت الحكومة في عام 2021 الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030، كما أعيد ترتيب الأولويات للقطاع الزراعي في ظل الدروس المستفادة والتوجهات الملكية السامية وتم اقرار تعليمات تنظم عملية الرقابة على سلامة وامن الغذاء في المملكة ، كما تم اقرار التعليمات الخاصة بتداول الاغذية والمنتجات الغذائية التي تحتوي على مواد محورة جينياً.

ثانياً: في مجال القضاء على الجوع:

تقوم عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالعمل ضمن منظومة الحماية الاجتماعية بتقديم الدعم المباشر للأسر غير الآمنة غذائياً والهشة نحو انعدام الأمن الغذائي، حيث تعمل بشكل شامل ومتكامل لتمكين الأسر من العيش بكرامة من خلال الدعم النقدي و/أو الغذائي الشهري والذي تقدمه عدد من الجهات مثل صندوق المعونة الوطنية، تكية أم علي، الهيئة الخيرية الهاشمية، صندوق الزكاة، الخ، حيث تقوم هذه الجهات بتعزيز الأمن الغذائي والذي لا يمكن تحقيقه بدون توفر جوانب الوفرة والديمومة و الاستمرارية الى جانب الوصول والاستخدام، كما تعمل وزارة الزراعة على تشجيع ودعم المشاريع الزراعية الأسرية في الأرياف بهدف تعزيز الأمن الغذائي الوطني للفئات الأشد فقراً في الريف والبادية/ مشاريع زيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة. وكذلك تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة في الريف والبادية المولدة للدخل وفرص العمل من خلال القروض المدعومة من خلال مؤسسة الاقراض الزراعي. وتوفير المياه لمربي الثروة الحيوانية في البادية من خلال تنفيذ مشاريع الحصاد المائي في البادية. وكذلك دعم مشاريع استصلاح الاراضي الزراعية في المناطق المطرية لزيادة مساحة الاراضي الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية.



أهم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

ثالثاً: في مجال الزراعة المستدامة:

قامت وزارة الزراعة بإطلاق الخطة الوطنية للزراعة المستدامة للأعوام (2022 – 2025) وتتضمن الخطة 73 مشروعاً طموحاً تساهم في حلّ مشاكل القطاع الزراعي، بتكلفة إجمالية تبلغ 389 مليون دينار وتبنتها الحكومة كأولوية لقطاع الزراعة وتهدف الخطة الى:

- 1- تحسين الظروف المعيشية للمزارعين
- 2- زيادة إنتاجية القطاع الزراعي
- 3- تحسين كفاءة استخدام مياه الري

رابعاً: في مجال الأمن الغذائي:

قامت الحكومة بصياغة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030 حيث يعد تحقيق الأمن الغذائي شرطاً مسبقاً ومتطلباً رئيسياً لتحقيق الأمن الانساني والوطني ، وستسهم هذه الاستراتيجية بتحقيق النمو والازدهار في الأردن وجعله مركزاً للاستقرار والسلم في الإقليم. وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030 أربعة أهداف استراتيجية كما يلي بالإضافة الى عدد من الأهداف الفرعية والبرامج (ملحق):

- 1- الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توافر الغذاء
- 2- الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين إمكانية الوصول/الحصول على الغذاء
- 3- الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له
- 4- الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي

خامساً: في مجال التغذية وسلامة الغذاء:

تقوم الجهات الرقابية الحكومية بالرقابة على امن وسلامة وجودة المنتجات الغذائية المستوردة والمنتجة محلياً والمنداولة في جميع مراحل سلسلة انتاج الغذاء (من المزرعة الى المائدة) وفق اعلى المعايير الدولية في مجال امن وسلامة الغذاء وقد اصدرت المؤسسة العامة للغذاء والدواء استراتيجية سلامة وامن الغذاء في الاردن 2018-2024.



الوضع والتغيرات في الغايات والمؤشرات، مع تحديد مستهدفات واقعية للمؤشرات بنهاية 2024 و2027 و2030 (أهم المؤشرات)

مصدر البيانات	آلية تحديد المستهدفات	المستهدفات			نسبة التغيير %	الفعلي 2020	الفعلي 2015	المؤشرات	الغايات
		2030	2027	2024					
		2%	5%	8%	51%	9.50%	6.30%	١-٢-٢ معدل انتشار نقص التغذية	١-٢ القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء الآمن والمغذي طوال العام، بحلول عام 2030
وزارة الصحة		4.3	5.3	6.3	-3.90%	7.4	7.7	١-٢-٢ معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر >2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة	٢-٢ إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضع وكبار السن، بحلول عام 2025
وزارة الصحة					-28.01%	23.90%	33.20%	٣-٢-٢ انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة، حسب حالة الحمل (نسبة مئوية)	
بحاجة مساعدة فنية لكل من وزارة الزراعة ودائرة الإحصاءات العامة لاحتساب المؤشر								١-٢-٢ حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعية/الحريرية ٢-٣-٢ متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية	٣-٢ مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيدون، بوسائل تشمل كفالة المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى، والمدخلات، والمعارف، والخدمات المالية، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق، وحصولهم على... الفرص، لتحقيق قيمة مضافة، وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030
وزارة الزراعة ودائرة الإحصاءات العامة		68%	64%	61%	12%	56%	50%	١-٤-٢ نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	٤-٢ كفالة وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسين تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030



لوضع والتغييرات في الغايات والمؤشرات، مع تحديد مستهدفات واقعية للمؤشرات بنهاية 2024 و2027 و2030 (أهم المؤشرات)

مصدر البيانات	آلية تحديد المستهدفات	المستهدفات			نسبة التغيير (%)	الفعلي 2020	الفعلي 2015	المؤشرات	الغايات
		2030	2027	2024					
<u>المركز الوطني للبحوث</u>		6805	6104	5475	19%	4748	3985	١-٥-٢ عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل	٥-٢ الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بوسائل تشمل بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية
<u>المركز الوطني للبحوث الزراعيه</u>		<u>البيانات غير متوفرة بحاجة مساعدة فنية لاحتساب المؤشر</u>						٢-٥-٢ نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها	
<u>دائرة الإحصاءات العامة</u>		0.166	0.161	0.156	-12%	0.15	0.17	١-١-٢ مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية (حصص الزراعة من الموازنة / حصص الزراعة من الناتج)	١-٢ زيادة الاستثمار، بطرق تشمل التعاون الدولي المعزز، في الهياكل الأساسية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية
<u>دائرة الإحصاءات العامة</u>		73.9	68.8	64	12%	58.2	51.8	٢-١-٢ مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية مضافا إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعي	
الفاو /وزارة الصناعة والتجارة		0.69	0.58	0.49	-500%	0.4	-0.1	٢-ج-١ مؤشر مفارقات أسعار الأغذية	٢-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها، وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها
الموسسة العامة للغذاء والدواء		29053	31737	34669	-14%	39075	45486	زيادة فعالية وكفاءة طرق التفتيش على المنشآت (عدد الزيارات الرقابية التفتيشية على المنشآت الغذائية) - مؤشر وطني	
<u>الغذاء والدواء + الزراعة</u>		91671	88606	85643	6%	81868	77405	عدد العينات التي تم فحصها - مؤشر وطني	



أهم التحديات (3-5 تحديات)

التحديات المتعلقة بالسياسات:

- التغييرات المتكررة في السياسات والقيادات المسؤولة.
- ازدواجية تقديم الخدمات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والإنتاجية لأكثر من جهة مانحة (حكومية وغير حكومية).
- عدم وجود هيكل مؤسسي يعنى بالأمن الغذائي، ناهيك عن ضعف التنسيق بين المؤسسات والمواءمة بين السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية ذات الصلة وضعف مشاركة القطاع الخاص والمرأة في صياغة السياسات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية
- القدرات المؤسسية والبشرية: البيروقراطية والإجراءات الروتينية و ضعف تطوير القدرات وغياب الاستثمار في الكفاءات وعدم وجود قاعدة بيانات شاملة وموثقة وضعف البنى التحتية

الإطار القانوني والتنظيمي: ضعف إنفاذ القوانين والأنظمة وعدم الانسجام والتناسق بينها

التحديات المالية: عدم كفاية مصادر التمويل للمشاريع الرأسمالية ضمن الموازنة العامة و الجهات المانحة

التحديات الفنية:

- ضعف منظمات وجمعيات المزارعين وغياب التنسيق بينها.
- تعاضم المخاطر الزراعية الناجمة عن التغير المناخي وتذبذب كميات الأمطار وتعاقب سنوات الجفاف
- التراجع المستمر في مساحة الحيازات الزراعية نتيجة الزحف العمراني وتفتت الملكية واستمرار التعدي على الأراضي الحرجية وارتفاع تكاليف تحسين وتأهيل أراضي الحراج والمراعي.
- ضعف استخدام التكنولوجيا الرقمية وعزوف الأردنيين عن العمل في الزراعة.
- عدم كفاية الصناعات الزراعية المعتمدة على المدخلات المحلية وارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق وخاصة النقل والطاقة والشحن الجوي.



التدابير المقترحة للتغلب على التحديات وتخفيف المخاطر

- ❖ تحسين ظروف العمل للمزارعين وزيادة التنوع الإنتاجي للقطاع الزراعي وسلاسل القيمة والمحاصيل الاستراتيجية.
- ❖ تطوير الخدمات المرتبطة بالقطاع مثل النقل والطاقة وتحسين كفاءة استخدام مياه الري وتخفيض كلف الإنتاج على المزارع.
- ❖ تسهيل الحصول على التمويل/ القروض الميسرة لتطوير الزراعة وتغطية التكاليف التشغيلية.
- ❖ فتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية محلياً ودولياً، وكسر سلسلة الاحتكار، والتركيز على الهوية الأردنية للمنتج.
- ❖ تنفيذ مشاريع لتمكين المرأة والتنمية الريفية وتعزيز الإنتاج المنزلي، وتأهيل، وتمكين الشباب وتدريبهم.
- ❖ إيجاد نوافذ تسويقية للمنتجات الزراعية والريفية المحلية من خلال إقامة معارض وبازارات ومهرجانات دائمة، تركز على تطوير هوية المنتج الأردني ونوعيته وسمعه.
- ❖ زيادة إنتاجية القطاع الزراعي من خلال تشجيع وتحفيز المزارعين على تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة
- ❖ التوجه لزراعة محاصيل العجز ذات الكفاءة الاقتصادية
- ❖ تطوير شراكات مع القطاع الخاص وتوفير خدمات التعبئة والتغليف والتسويق للمنتجات الزراعية.
- ❖ اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل الأردن مركزاً إقليمياً واستراتيجياً للأمن الغذائي.
- ❖ زيادة عدد ممثلي القطاع الخاص في اللجان الفنية المتخصصة وتشجيعهم للاستثمار.



القضايا الشاملة، تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

آثار جائحة كورونا واللجوء السوري والتغير المناخي :

اثر الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن تدابير الاحتواء التي اتخذتها معظم البلدان على قدرات البلدان في الحفاظ على خطط فعالة للحماية الاجتماعية، ومع استمرار الأزمة، لجأت العديد من البلدان إلى استراتيجيات سلبية للتكيف مثل استخدام المدخرات وبيع الأصول الإنتاجية كما نجم عن ذلك قيودا على التجارة، وأصبحت أعداد كبيرة من الناس عاطلة عن العمل، وزادت أسعار بعض الخدمات والسلع الأساسية، بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى مرافق الإنتاج مما أدى إلى تدابير إنتاج غير مثالية في معظم القطاعات الإنتاجية، كما زاد معدل البطالة إلى 24.8 % عام 2021، مقارنة بـ 19% قبل انتشار الجائحة (2019).

ان فقدان الدخل والمساعدات الاجتماعية على نطاق واسع أدى إلى زيادة العبء المالي على الأسر التي اضطرت إلى بيع جزء من استحقاقها من برنامج الأغذية العالمي لتلبية الاحتياجات الأساسية غير الغذائية، الأمر الذي يأتي على حساب الأمن الغذائي للأسر ناهيك عن تغير الأنماط الغذائية الاستهلاكية للأردنيين خلال كورونا بالنظر إلى تنوع الغذاء والحصول عليه. وبالرغم من ذلك ظلت الإمدادات الغذائية في الأردن مستقرة، وتمكن الأردن أيضا من الحفاظ على مستوى مستقر نسبيا من إنتاج وتصدير السلع الزراعية والغذاء إلى بلدان أخرى في المنطقة. أدت الازمة السورية إلى خلق تحديات على الغذاء وزيادة الضغط على الموارد المائية المحدودة للأردن بالإضافة إلى العجز المالي في موازنته السنوية، حيث ازداد استيراد الأغذية، وأثر بدرجات متفاوتة على سبل عيش المجتمعات المستضيفة، إضافة إلى تعرض البنى التحتية والمصادر الطبيعية إلى ضغوط متزايدة. كما ستترب آثار كبيرة على الأمن الغذائي، في حال الاستمرار في انخفاض المساعدات وسيمتد التأثير ليطال الأمن الاجتماعي والوطني. ويتحمل الأردن أكثر بكثير من نصيبه من العبء نيابة عن المجتمع الدولي، الأمر الذي يضاعف الحاجة إلى الدعم للحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة للاجئين، ولعل أهم التحديات في هذا المجال يتمثل في تذبذب الأسعار العالمية للمواد الأساسية الغذائية وارتفاع كميات الاستهلاك، مما يتطلب العمل على تعزيز الإنتاج المحلي ومستلزمات الأمن الغذائي وزيادة السعات التخزينية في المملكة.



التوصيات والطريق إلى الأمام

أولاً: التوصيات:

- ضمان توفر الغذاء والحصول عليه على المستوى الوطني والأسري والفردى والحد من فقدان الأغذية.
- تعزيز استقرار الغذاء وجودته والاستخدام الأمثل له.
- تعزيز حوكمة الأمن الغذائي والبنية المؤسسية وبحوث النظم الغذائية والابتكار.

ثانياً : الطريق الى الأمام :

- تقديم الدعم السياسي على أعلى المستويات للأمن الغذائي واعتباره أولوية عابرة للحكومات محلياً.
- توفير الموارد المالية المطلوبة من المانحين ومنظمات الأمم المتحدة وزيادة الالتزام الحكومي.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المتاحة.
- بناء شراكات مع جميع أصحاب المصلحة بشكل رئيسي، القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.
- الاستفادة من الميزات النسبية للأردن ليكون مركزاً إقليمياً للأمن الغذائي وبلداً رائداً لتحول النظم الغذائية.



- 1- أطلقت الحكومة حزمة المشاريع لدعم القطاع الزراعي لعام 2021 بمقدار (35) مليون دينار (قروض بدون فائدة) وتم إدخالها على برامج مؤسسة الاقراض الزراعي كاستجابة منها لظروف القطاع الزراعي، بهدف المساهمة في إحداث نقلة على مستوى سلاسل الإنتاج أو مفهوم التشغيل.
- 2- في عام 2021 تم تنفيذ برنامج للتدريب والتشغيل لتدريب العاطلين عن العمل في المصانع المحلية لتوفير العمالة الماهرة للقطاع الصناعي وخاصة الصناعات الزراعية وتم تنفيذ البرنامج بالشراكة مع الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب ومؤسسة التدريب المهني وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية والقطاع الخاص وقد استهدف 5300 متدرب حيث تم خلق 378 فرصة عمل دائمة للمتدربين من قبل الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب في مختلف محافظات المملكة

خطة العمل والجدول الزمني لإعداد التقرير الطوعي الوطني الثاني 2022

مسؤولية المتابعة	مسؤولية التنفيذ	الإطار الزمني			النشاط
رئيس الفريق	كامل الفريق				إعداد خطة العمل (توزيع المهام)
رئيس الفريق	كامل الفريق				إختيار الغايات والمؤشرات التي سيتم العمل عليها
المجموعة المحورية					سرد الهدف (المقدمة)
المجموعة المحورية					الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف
المجموعة المحورية					الوضع والتغييرات في غايات ومؤشرات الهدف ذي الأولوية
المجموعة المحورية					استعراض التقدم المحرز في تحقيق التوصيات والمقترحات المقدمة في تقرير المراجعة الوطنية الطوعي لعام 2017
المجموعة المحورية					التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف
المجموعة المحورية					التدابير المتخذة للتغلب على التحديات وتخفيف المخاطر
المجموعة المحورية					تحديد أهداف واقعية للمؤشرات بنهاية 2024 و 2027، و 2030
المجموعة المحورية					الشراكة
المجموعة المحورية					آثار كورونا والأزمة السورية
رئيس الفريق	المجموعة المحورية				إعداد التقرير بشكل نهائي
رئيس الفريق	كامل الفريق				مناقشة وإعتماد التقرير من قبل المجموعة
	رئيس الفريق				تسليم التقرير



نقاش عام